محور العلوم الاجتماعية والانسانية وصناعة الهوية الوطنية في العراق

دور تعليم الثقافة السياسية في صناعة الهوية الوطنية العراقية

ا.د. عامر حسن فياض

عميد كلية الامال الجامعة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور تعليم الثقافة السياسية في صناعة وتعزيز الهوية الوطنية العراقية، انطلاقاً من فرضية مفادها أن محدودية الدور الثقافي الديمقراطي تمثل أحد أبرز معوقات ترسيخ الهوية الوطنية في العراق. وتتناول الدراسة مفهوم الثقافة السياسية بوصفها منظومة من المعارف والقيم والاتجاهات المرتبطة بالنظام السياسي، وتعرض أنماطها الرئيسة المتمثلة في الثقافة التقليدية، وثقافة الخضوع، وثقافة المساهمة. وتؤكد الدراسة أن ثقافة المساهمة، القائمة على المواطنة والمشاركة السياسية واحترام التعددية وسيادة القانون، هي الأكثر قدرة على بناء هوية وطنية جامعة. كما تؤكد أهمية إدراج الثقافة السياسية بوصفها مقرراً دراسياً في المؤسسات التعليمية العراقية، لما لها من دور في نشر قيم المواطنة والديمقراطية والمشاركة وتعزيز الانتماء الوطني وتجاوز الانقسامات الفرعية. وتخلص الدراسة إلى أن بناء الهوية الوطنية العراقية يتطلب نشر ثقافة سياسية ديمقراطية تسهم في بناء دولة المؤسسات والقانون وتدعم التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية :الثقافة السياسية، الهوية الوطنية العراقية، المواطنة، الديمقراطية، المشاركة السياسية.

The Role of Educating Culture in Enhancing Iraqi National identity

Prof. Dr. Amer Hassan Fayadh

Dean of Al-Amal University College

Abstract

This study aims to examine the role of political culture education in shaping and strengthening Iraqi national identity. It is based on the assumption that the limited democratic cultural role represents one of the major obstacles to consolidating national identity in Iraq. The study discusses the concept of political culture as a system of knowledge, values, and attitudes related to the political system and presents its main patterns: traditional culture, subject culture, and participant culture. The study argues that participant political culture, which is founded on citizenship, political participation, respect for diversity, and the rule of law, is the most effective approach for building an inclusive national identity. Furthermore, it emphasizes the importance of incorporating political culture as an academic subject within Iraqi educational institutions to promote the values of citizenship, democracy, participation, and national belonging while overcoming sub-national divisions. The study concludes that strengthening Iraqi national identity requires the dissemination of a democratic political

culture that contributes to building a state based on institutions and the rule of law and supports democratic transformation and political stability.
Keywords: Political Culture, Iraqi National Identity, Citizenship, Democracy, Political Participation.

المقدمة

سنحاول في هذه الورقة الاجرائية ان نبحث في العلاقة مابين الثقافة والتعليم والهوية الوطنية منطلقين من فرضية ان محدودية الدور الثقافي الديمقراطي يمثل عائقا رئيسا من عوائق تعزيز الهوية الوطنية العراقية .

فما الثثقافة ؟ وما هي انواعها ؟ واي نوع منها يعزز الهوية الوطنية ؟ وما الدور الذي يلعبه تدريس وتعليم هذا النوع من الخطابات السياسية الثقافية في تعزيز الهوية الوطنية العراقية ؟

ان الثقافة التي تعنينا هنا ليست الثقافة بمعناها المجتمعي العام الواسع بل الثقافة في بعدها السياسي وبمعنى ادق (الثقافة السياسية) فما الثقافة السياسية ؟

يرى موريس ديفرجيه ان الثقافة السياسية جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين ، غير انها بمجموع عناصرها تكون تركيبا منظما ينطوي على طبيعة سياسية . ويتأكد معنى الثقافة السياسية على مستويين : مستوى الفرد ومستوى النظام . فعندما نركز الاهتمام على الفرد فأن بؤرة الثقافة السياسية تصبح نفسية في جوهرها وينصب ذلك على كل الطرق المهمه التي يتوجه الفرد بها ذاتيا نمو العناصر الاساسية في نظامه السياسي ، اي كيف يشعر الفرد وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمع ما ؟ وكيف يستجيب ؟ ومن ناحية اخرى ماهي الروابط بينه وبين المقومات السياسية لنظامه السياسي ، وكيف تؤثر هذه الروابط على سلوكه ؟ وهذه المعاني للثقافة السياسية بهذا المستوى تدل على نزوع سلوكي فردي او جماعي ازاء النظام السياسي في حين ان الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف . وفي هذا الصدد يرى (غابريل الموند وسدني فربا) الثقافة المدنية وعلاقتها بالاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمس امم حيث ان الثقافة السياسية تتكون من عناصر ادراكية هي المعرفة وعناصر عاطفية هي العواطف وعناصر تقيمية هي القيم . والثقافة السياسية هي ، في وقت واحد ، كل ما نعرف وكل ما نشعر وكل ما نعتقد بشأن السياسة . بيد أن هذا التحديد عام جدا بحيث ينطوي على كل توجه يتعلق بالسياسة .. ولذلك فأن هناك من يقصر الثقافة السياسية فقط على التوجهات نحو المؤسسات السياسية الوطنية ، اي توجهات الناس ازاء السلطة القائمة والنظام السياسي القائم اعتمادا على قيم ومعتقدات شائعة تستمد من اطار ثقافي موروث او وافد . وانطلاقا من ذلك نجد أنفسنا أمام ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية تقسم بناء على مستويات تطور المجتمعات كما عرضها عالم الاجتماع الألماني (ماكس فيبر) وهي الثقافة القديمة و ثقافة الخضوع ، والثقافة المساهمة . ان الانواع الثلاثة المذكورة من الثقافة السياسية ، تنسجم كل واحدة منها مع بنية سياسية موصوفة كما يرى (الموند و فربا) . فالثقافة القديمة تنسجم مع بني

سياسية تقليدية غير ممركزة ، بينما تتلائم ثقافة الخضوع مع بنية سياسية سلطوية ممركزة ، واخيرا تتلائم ثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية . والجدير بالذكر أن هذه الأنواع الثلاثة من الثقافات لا توجد بصورة خالصة ومستقلة عن بعضها في المجتمع بل هي متداخلة فيما بينها ، ولكن قد تبدو واحدة منها مهيمنة او قد تبدو بعضها متعايشة مع البعض الآخر حسب المستويات الثقافية والحضارية للسكان في المجتمع ، وتلك المستويات لا تنفصل عن مستويات التطور العام الذي يعيشه المجتمع .

ثقافة الخضوع والهوية الوطنية :-

من الجدير بالذكر القول أن ثقافة الخضوع في العالم العربي الاسلامي هي بنت تطور تاريخي سياسي يمتد الى عهود بعيدة . فقد عملت السلطات العربية والاسلامية الحاكمة في مرحلة ما بعد نيل الاستقلال السياسي على اغراق الشرائح الاجتماعية بطوفان من الغرائز الفطرية وتوظيفها واضفاء هالات القداسة عليها . فالوطن تحول مثلا الى مفهوم مجرد تماما ، والنظام تحول الى وثن يستلب من الانسان اي قدرة على مناقشة اوضاعه ، فاصبحت المطالبات السياسية من المحرمات على الجموع الشعبية ، والبناء العام للمجتمع أصبح يقوم على افتراض واحدي متعسف يمثل انتكاسا للافكار التعددية لتصبح السلطات الحاكمة هي وحدها مالكة حق تفويض نفسها للتعبير عن الكل ويصبح فكرها هو ايديولوجية الكل في واحد . وفي حدود ثقافة الخضوع هذه أجبر المواطن على وحدانية السلوك والامتثال . وبالنتيجة كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة تنزع إلى خلق جمهور يكرر ماتقوله السلطات الحاكمة ، ويجهل كل مسألة علاقة بالفكر النقدي ، أما الهيمنة والخضوع على صعيد الفكر فسوف تكون بالفكر الممتثل ، ويقوم هذا الفكر على مبداين : عبادة المثال وعبادة الثبات ، فالسلطة هي كمال مطلق ونقدها زندقة . ويتضمن الفكر الممتثل ايضا ضرورة الترديد والتكرار الآليين والاعادة الببغائية التي تنكر على العقل النقد والتقويم والحذف والاضافة والتي تكرس منطق الصمت والسكوت و تثبيت واقع الحال . وفي ظل ثقافة الخضوع تبقى السلطة هي الناطقة والمواطن هو الساكت وبهذا ينتفي كل جديد ومبتكر وابداعي وتبقى ثقافة الخضوع منحطة لا تعرف لا السؤال ولا الجواب لانها ثقافة " نعم " فقط . كما انها تمدد في عمر واقع الحال المتردي وتكرس الهزيمة بأشكالها المتنوعة:-

_ هزيمة الانسان ومبادرته وقدراته وتحويله الى الة عاطلة صدئة او الى بنيان هروبي يبحث عن مصلحته الذاتية الانانية قبل بحثه عن الوطن .

_ هزيمة الفكر وحركته وانتاجه المبدع ودوره في صياغة واعادة صياغة الحياة والمجتمع .

_ هزيمة قوى الشعب وتثبيتها في واقع يائس ، وجرها الى الماضي في اكثر اشكاله ظلامية وجهلا .

وتأسيسا على ما تقدم فان ثقافة الخضوع لا تسعف في حل مشكلة الديمقراطية ولا في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق والعالم العربي والاسلامي بل انها ستشكل النقيض لبنية سياسية ديمقراطية . وتلك الثقافة هي الثقافة التي هيمنت على العراق الجمهوري سيما في مراحله الاخيرة قبل سقوط النظام السابق .

ثقافة المساهمة والهوية الوطنية :-

بالتداخل مع ثقافة الخضوع نتلمس ملامح ثقافة المساهمة في العراق والعالم العربي الاسلامي .

وفي اساسيات ما تتطلبه وتتطلع اليه هذه الثقافة الوليدة هو ان " يكون المواطن على مستوى عال من الوعي بالامور السياسية ويقوم بدور فاعل فيها ، ومن ثم يؤثر على النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات او المظاهرات ، او تقديم الاحتياجات والمطالبة بها ، فضلا عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية في حزب او جماعة ضغط "

ويفيد ما تقدم ان الثقافة المساهمة تقوم على ركيزتين : الاولى : هي حقوق المواطنية والثانية : المشاركة في صنع القرار .

وفي الحالتين فان هاتين الركيزتين تعتمدان احترام حقوق الانسان داخل العراق . وان حاجة الثقافة المساهمة لـ" مواطن على مستوى عال من الوعي بالامور السياسية " يدفع ال ضرورة ايجاد جذور المواطنة وتعميقها في العراق . والمواطنة ليست حقوقا فحسب ، ولكنها واجبات ايضا . والمواطنة شعور بالالتزام وشعور بالانتماء وشعور بالولاء تدعمها رغبة صادقة وعزيمة اكيدة في تجسيد ذلك الشعور عملا وعطاء .

وليس ثمة شك انه حينما يتحقق ذلك الشعور فأن مردوده على الانسان العراقي ينتظر ان يكون ايجابيا وسيستفيد من عطائه وعمله بيد ان حقوق المواطنة في العراق وفي معظم بلدان المنطقة ، هي حقوق مسلوبة بسبب درجة الانفراد في اتخاذ القرار من قبل السلطة . اذ كلما زادت درجة الانفراد في اتخاذ القرار كلما تضاءل دور الانسان في صنع القرار في مجتمعه ، وكلما اصبح الانسان على الهامش وافتقر الى الشعور الذي يحفظ له عزته وكرامته . وهو حين يفقد ذلك الشعور قد يفقده شعوره بالانتماء والولاء في ظل هذا الوضع ، وينتهي عنده الحماس والاخلاص للبذل والعطاء . وفي المجتمع العراقي عموما لا تزال المرتكزات القبلية او الاسرية او الطائفية او الاثنية او كلها قائمة وان تفاوت ثقل مرتكز على الاخر بين فترة واخرى . ان المواطنة الحقيقية لا تتحقق في ظل الانفراد في اتخاذ القرار ، بل انها تقضي ان يقوم المواطن بدور فعال في اتخاذ القرار ، كما انها تقضي ان يقوم المواطن بدور فعال في الامور السياسية ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة . اذا الثقافة السياسية المساهمة ترتكز ايضا على ضرورة المشاركة في صنع القرار بوصف هذه المشاركة مرتكزا اساسيا للوصول الى القرار الافضل ، اضافة الى كونها حقا من حقوق المواطنة . وفي العراق ، اذا كان هناك جدلا حول كيفية المشاركة وانماطها فانه ليس من الضروري ان تكون تلك المشاركة جدلا حول كيفية

المشاركة وانماطها في سياق الكيفية او النمط الغربي . ولكن لابد ان تكون المشاركة فعالة غير صورية كما هو الحال في اكثر بلدان المنطقة العربية و الاسلامية .

وفي هذا الشأن ستعني الثقافة السياسية المساهمة مشاركة فعالة من القاعدة المجتمعية التي تفرض ارادتها على الساحة وتنبثق منها السلطة السياسية . ولهذا فأن المرتكز الرئيسي للسلطة السياسية في ظل سيادة ثقافة المساهمة سيتمثل بالقاعدة المجتمعية . وارادة السلطة ضمن هذا المعنى ستكون مرتكزة على الارادة المجتمعية وتستمد منها قوتها وشرعيتها واستمرارها .

بيد ان الثقافة المساهمة لا تتطلب بالضرورة مشاركة مباشرة من جميع افراد المجتمع في صنع القرار ، ذلك ان مثل هذا المطمح غير ممكن عمليا الا من خلال قنوات تمثيلية منظمة يتحقق فيها ومن خلالها قدر من المشاركة في اختيار من يكون لهم دور مباشر في صنع القرار .

والتجارب البرلمانية في المنطقة العربية والاسلامية بوصفها قنوات تمثيلية منظمة من هذا النوع كانت قد واكبتها عثرات وثغرات . و قد دلل اجهاض هذه التجارب اكثر من مرة على أن مرتكزات هذه التجارب كانت غير راسخة . ومن ناحية اخرى دللت ايضا على ان السلطة السياسية ما زال باستطاعتها الغاء دور القاعدة المجتمعية . ولقد بدت هذه القاعدة بالمقابل غير قادرة على فرض ارادتها . وكل ذلك يؤكد حقيقة مهمة هي ان السلطة السياسية قد تقبل باطار مؤسسي لارادة مجتمعية ، ولكنها تحاول أن تفرض سلطتها على هذا الاطار المؤسسي او تجعله يسير وفق ارادتها . ومن ناحية اخرى فأن الثقافة المساهمة لا تعني أن جميع الأفراد يحظون بالقدر نفسه من السلطة ، او يحصلون على القدر نفسه من المردود ، او يحظون بالمستوى الوظيفي نفسه ، اذ ان هذه الأمور غير عملية ، وغير عادلة . فالمعروف أن الأفراد يختلفون في قدراتهم ومهاراتهم . كما يختلفون في مقدار الجهد الذي يبذلونه ، ومن ثم فأن المنطق يقضي أن يكون المردود على اساس المجهود ، والحافز على اساس العمل . بيد ان ذلك لا يمنع في ظل العمل على نشر ثقافة مساهمة ، ان يكون لجميع الافراد على السواء حقوق مواطنة متساوية وهذه الحقوق هي الركيزة الاساسية لتحقيق وحدة وطنية عراقية . تتمثل في حدها الادنى بـ :-

أ — حرية الفرد في التعبير ب- الحرية الشخصية ج- الامان

بعد تحقق كل من حقوق المواطنة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار ستمثل الثقافة السياسية المساهمة تعبيرا عن مصالح الانسان العراقي ، بوصفها مدافعا عن الفرد والقيم الانسانية والوطنية ، وراية تبشر بالعقلانية واحترام العقل ، والثقافة السياسية المساهمة في طموحاتها تدافع ايضا عن الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي وتتابع في مسارها ونضالها الثقافة الوطنية المرتبطة بالشعب وتاريخ نضاله في الماضي والحاضر مبشرة بمستقبل عراقي جديد . والثقافة السياسية المساهمة في مسارها المبشر بالحرية والتقدم هي صوت العقل والتنوير الذي يتصدى لكل اشكال الثقافة الكولونيالية والغيبية التي تهدف الى تدمير الوطن والشعب

والانسان والثقافة . وهي بهذا المعنى تدافع عن وضع الثقافة بدلالاتها من حيث كونها اداة لخدمة الانسان . ووسيلة للتغيير والابداع وتفتح العقل وتحرر الشخصية . وهي ايضا ثقافة لا تهرب إلى تاريخ توارى ولا إلى مستقبل لم يأت بعد . ولا تخلع الحاضر من حاضره و تمايزه لتلقى به في مكان وزمان هجينين لذلك ان الثقافة السياسية المساهمة هي ثقافة وطنية ديمقراطية ابداعية تدافع يوميا عن كرامة الانسان وترفع صوتها ضد اجتياحه وتهميشه . وهذه الصفة خلاصة لكل الصفات التي تتمتع بها الثقافة المساهمة فهي مستلزم مهم من المستلزمات السياسية لحل اشكالية التحول الديمقراطي وتعزيز الهوية الوطنية في عراق اليوم والغد ودون سيادة هذه الثقافة وشيوعها فان الخوف ، كل الخوف ، أن تظل التحولات الديمقراطية والهوية الوطنية في عراق اليوم والغد كالاحجار الكريمة في مستنقع آسن بالاستبداد والتخلف .ان الثقافة السياسية بالصيغة التي حددناها انفا تستحق ان تكون مقررا دراسيا في الجامعات والمدارس العراقية كيما يتجسد عمليا ، من خلال هذا المقرر ، صناعة واشاعة ثقافة لها حظور حقيقي ودور فاعل في تعزيز الهوية الوطنية العراقية . وهذا المقرر سيكون مادة دراسية تحمل عنوان (الثقافة الوطنية) التي ينبغي ان تحتضن مفردات ابرزها ما يأتي :-

_ ضرورة وحدة الحركة الوطنية .

_ استكمال السيادة الوطنية وانجاز الاستقلال التام.

_ نشر الثقافة الدستورية.

_ دور المؤسسة الدينية ورجالاتها في تعزيز الهوية الوطنية

_ ديمقراطية المشاركة .

_ المواطنة والهوية الوطنية .

_ الفيدرالية والحكومات المحلية .

_ المصالحة الوطنية غير العابرة للعدالة والمسائلة

_ مكافحة الفساد .

_ اصلاح الاداء البرلماني والحكومي .

_ السياسة الخارجية والخطاب السياسي الخارجي الموحد .

ضرورة وحدة الحركة الوطنية العراقية :-

تتحكم في المشهد السياسي العراقي منذ سقوط الحكم الشمولي في ٩/4/٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا ، معادلة التاريخ السيء (تاريخ الشمولية الدكتاتورية) والمستقبل الصعب (مستقبل انجاز الاستقلال التام والديمقراطية التي لم تستكمل بعد) . وما بين هذا التاريخ السيء وذلك المستقبل الصعب تتمدد مجموعة ازمات و مشكلات وتشوهات لا يمكن مغادرتها ايجابيا الا بائتلاف قوى وشخصيات الحركة الوطنية في العراق . فكان ينبغي أن يتضمن مقرر (الثقافة السياسية) مما يساعد على اشاعة ونشر ثقافة التنسيق والائتلاف

والتحالف بين قوى وشخصيات الحركة الوطنية العراقية من اجل تجاوز التاريخ السيء وتحقيق المستقبل الصعب . واذ تعاني الهوية الوطنية في العراق من اوجاع التشتت وامراض التناثر فلا مرية في ان تعليم الثقافة السياسية ينطلق ليمثل امتداد ومواصلة للمشاريع والجهود والمحاولات الوطنية الصادقة التي سبق ومازالت تبذل للنهوض بالفعاليات الائتلافية والتحالفية وتعميق مضامينها وصولا الى صيغة تنظيمية تلتقي عندها جميع القوى والشخصيات الوطنية الحقة في سياق علاقات شراكة متكافئة .. صيغة تنظيمية خلاقة تعمل على دعم رؤى و مواقف خطاب وطني عراقي موحد .

ان انجاز هذه المهمة في عراق المرحلة الانتقالية المعاشة ينبغي أن يدفع قوى وشخصيات الهوية الوطنية في العراق باتجاهاتها ومدارسها الفكرية والعقائدية كافة الى التحالف في سبيل المساهمة الفاعلة في معالجة الاشكاليات الملحة التي يعاني منها الوطن والمواطن و ابرزها :

_ اشكاليات استكمال السيادة وصولا إلى الاستقلال الناجز بعد تعجيل انسحاب القوات الأجنبية من العراق واقامة الحكم الصالح والنظام السياسي المستقر والعادل . وبناء علاقات ايجابية مع دول العالم كافة مبنية على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعولمة مكافحة الارهاب ودحره .

_ اشكاليات الارث الاستبدادي والدكتاتوري القديم وبقايا العنف والإرهاب والترعات الشمولية ، وحماية منجزات التحول الدستوري وصولا إلى ترسيخ المسار الديمقراطي ان معالجة هذه الإشكاليات والأزمات تجعل من قوى وشخصيات الهوية الوطنية في العراق تقترب من بعضها وتحرص على العلاقات الايجابية مع القوى السياسية الوطنية الأخرى والتعاون معها من اجل الانتقال بالعراق من كيان سياسي هش إلى دولة نظام سياسي مستقر وعادل قادرة على السير صعودا بالمرحلة الانتقالية ، التي يعيشها عراق اليوم الى مرحلة التحول الديمقراطي . ان مضمون وحدة الهوية الوطنية العراقي في مشروع تدريس و تعليم الثقافة السياسية في العراق سيكون مفتوحا ومنفتحا على كل المشاريع الوطنية العراقية الحقة التي تريد للعراق الجديد أن يكون عراق مستقل و عراق دولة مؤسسات وقانون .. عراق مجتمع مدني متنوع و متجانس .. عراق نظام سياسى مستقر وعادل .. عراق حكومة وطنية خادمة تعمل لإيقاف التدهور من اجل انجاز التطور وتقدم كل ما يخدم الإزدهار والتحسن المطرد لحياة المواطن والوطن .

استكمال السيادة والاستقلال :-

العراق وطن لا يستحق الا ان يكون مستقل . ولا يليق له الا ان يكون حرا . وان وجود القوات الأجنبية على ربوعه انما هو وجود استثنائي مرفوض . ومسؤولية تعليم وتدريس الثقافة السياسية في الجامعات والمدارس تدفع إلى التوعية بضرورة تعجيل انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي العراقية كافة ، وبناء مؤسسات

الدولة العراقية الحرة وتعزيز الروح الوطنية ، وتنمية قدرات القوات العسكرية والأمنية الوطنية بما يحمي الحدود العراقية ويعزز الأمن والاستقرار ويثبت السيادة ويحقق الاستقلال .

الثقافة الدستورية :

الدستور عقد اجتماعي سياسي ينظم ادارة الشأن العام في الدولة بوصفه الوثيقة القانونية والسياسية العليا والقاسم المشترك بين جميع المواطنين . والدستور في العراق هو من ابرز المنجزات بعد عملية التغيير . فهو نتاج الجهد المشترك لكل ابناء الشعب العراقي لضمان ازالة اثار الماضي بما فيه من ظلم و استبداد والتطلع لبناء مستقبل مشرق .

أن درس الثقافة الوطنية ينبغي أن يحرص على التوعية بالالتزام بالدستور واعتماده اساسا لبناء دولة المؤسسات والقانون ، واعتبار الدستور الضمان الاول لحماية الحريات العامة والخاصة ، وحماية الديمقراطية اساسا للمشاركة السياسية ، كذلك التوعية بضرورة الالتزام بتنفيذ وتطبيق احكام الدستور والاحتكام لها وحمايته كمنجز لايمكن مخالفته او الاتفاق على خلافه ما دام نافذا وتعديله بآليات دستورية بما يتناسب ومصلحة المواطن والوطن ونجاح وتطور العملية السياسية .

دور المؤسسة الدينية ورجالاتها في تعزيز الهوية الوطنية : –

بقدر ما أن المرجعيات الدينية ورجلاتها في العراق قائمة ومؤسسة على قيم الايمان والوطنية والعقلانية فأن درس الثقافة السياسية ينبغي أن يعتمد هذه القيم ويعدها قمم عريضة تتسع لجميع المؤمنين ولجميع الوطنيين ولجميع العقلاء من مختلف التنوعات القومية والدينية والمذهبية في العراق . وفي ضوء ما تقدم فأن خطاب الثقافة الوطنية سيدعو الطلبة الى العمل على الالتزام بالتوجهات الرشيدة للمرجعيات الدينية هذه ، ويدعم جهودها في تعزيز الوحدة الوطنية ودرء الفتنة الطائفية وقيام الحكم الصالح في العراق .

ديمقراطية المشاركة :

ان الديمقراطية الحقة هي ديمقراطية المشاركة وليس ديمقراطية الموافقة والمساندة . فاذا كانت ديمقراطية الموافقة والمساندة تقوم فقط على اساس التأييد الشعبي للقرار السياسي السلطوي ، فان ديمقراطية المشاركة تقوم على اساس المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي وديمقراطي المشاركة هذه ينبغي أن تتضمنها مفردات تدريس مادة (الثقافة السياسية) يوصفها الأساس في ممارسة السلطة السياسية من خلال حكومة اغلبية سياسية تقوم على مبدا العدالة وتكافؤ الفرص أمام الجميع . أن شروط تحقيق ديمقراطية المشاركة التي تنشدها ثقافتنا الوطنية تتمثل بالا قرار والتجسيد العملي للحقائق والمبادئ الأتية :-

1- الاقرار المجتمعي والدستوري بحقيقة التنوع القومي والديني والمذهبي في العراق والانتقال به من تنوع غير متجانس الى تنوع متجانس .

2- الاقرار المجتمعي والدستوري بحق الاختلاف وليس الخلاف بين المتنوعين قوميا ودينيا ومذهبيا

3- الاقرار المجتمعي والدستوري بحق ابناء التنوعات القومية والدينية والمذهبية في العراق بالتعبير عن مطالبهم ومطامحهم والتمتع بحقوقهم وممارسة واجباتهم باليات تنظيمية عصرية حديثة (مؤسسات مجتمع مدني) ،

4- الإقرار المجتمعي والدستوري بالتداول السلمي للسلطة السياسية ضمن اطار منظومة دستورية متكاملة تعتمد آليات : التمثيل بالانتخابات ، التعددية السياسية (بشقيها التعددية الحزبية وتعددية الرأي) ، حرية التعبير ، الفصل ما بين السلطات ، استقلال القضاء ، مبدا اللامركزية بمستوياتها الادارية والسياسية وبصيغها التشريعية والتنفيذية والقضائية وبانواع حكوماتها(الحكم الاتحادي القوي بالدستور والحكومات المحلية القوية بالدستور) .

5- الاقرار المجتمعي والدستوري ببناء مجتمع آمن ومستقر يتفق مع المبادئ الانسانية والعدالة الاجتماعية

6-أن تأصيل وتفعيل ديمقراطية المشاركة التي ينشدها برنامج خطاب ثقافتنا الوطنية العراقية يتم على يد حكومة أغلبية سياسية على وفق الاستحقاق الانتخابي (لا حكومة محاصصة) كيما تكون قادرة على :- (تعديل الدستور – تجاوز سلبيات قانون مجالس المحافظات – تنظيم الحياة الحزبية – سن قانون الصحافة الحرة وحماية الصحفيين – سن قانون منظمات المجتمع – حصر السلاح بيد الدولة وابعاد الاجهزة الامنية عن التأثيرات السياسية والحزبية- تنمية قدرات القوات العسكرية العراقية بما يحمي الحدود العراقية ويعزز الأمن والاستقلال – تفعيل عمل المفوضية المستقلة العليا لحقوق الانسان – انجاز المصالحة الوطنية غير العابرة للعدالة والمساءلة) .

المواطنة والهوية الوطنية المتكاملة :-

أن المواطنة تعني المساواة بين العراقيين امام القانون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن العرق والدين و اللغة والجنس واللون . ان احترام مبدأ المواطنة وعدم التميز بين العراقيين على اساس الجنس أو الدين او المذهب او العرق ورفض كل شكل من اشكال التميز العنصري والطائفي هي من المبادئ والأسس التي ينبغي أن يقوم درس الثقافة السياسية ويسعى لتعزيزها . كما أن اطلاق سراح المعتقلين الأبرياء من السجون ، وتعجيل ارسال اوراقهم التحقيقية إلى القضاء لحسم قضاياهم على وفق المدد المقررة بالقانون وتشجيع عودة المهجرين الى مناطق سكناهم وتوفير مستلزمات الاستقرار والأمن ، والعمل على عودة الكفاءات المهاجرة من اجل المساهمة في بناء العراق الجديد هي من المبادئ والأسس التي يقوم عليها درس الثقافة السياسية ويسعى لتحقيقها بغية ترسيخ الهوية الوطنية المتكاملة والمواطنة حق وواجب لمواطن تعبر اقواله وأفعاله عن تجاوز ايجابي أو بالأحرى خروج ايجابي من الانتماءات والولاءات الضيقة للجهات الاجتماعية الأولية (عائلية – قبيلية – طائفية – مذهبية – عرقية) إلى انتماء وولاء لوطن يتلمس فيه ابناء الهويات المتنوعة من مواطنيه حقيقية تفيد بأن الحماية لهويتهم وحقوقهم القومية والدينية والمذهبية لا تتأتي أساسا من هويتهم الفرعية بل من الهوية الوطنية العراقية . عندها تصبح الهوية السياسية للعراق هوية وطنية متكاملة

لوحدة وطنية متكاملة تحفظ حقوق المواطنيين العراقيين من ابناء التنوعات القومية والدينية والمذهبية كافة بما فيها التنوعات التي تمثل الأغلبية والتنوعات التي لا تمثل الأغلبية لان الهوية الوطنية تتشكل والوحدة الوطنية تتعزز من حاصل التفاعل الايجابي والتوازن الخلاق مابين الهويات المتنوعة من جهة وتوفر الحماية لابناء جميع الهويات المتنوعة من جهة ثانية .

الفيدرالية في درس الثقافة السياسية :-

ان الفيدرالية في العراق حقيقة دستورية بوصفها شكل من اشكال النظم السياسية اللامركزية تقوم على اساس توزيع وظائف السلطة توزيعا متوازنا دون تركزها او تركيزها

بيد فرد او اقلية . وان آليات تطبيقها تستلزم توافر شروط نجاحها وفي مقدمتها الاستجابة لارادة شعبنا الحرة وبما يضمن وحدة العراق ارضا وشعبا وتماسك وتلاحم ابنائه دون انفصال او تقسيم ، في اطار دولة قوية تقوم على اساس الدستور ، وحكومة اتحادية قوية قادرة على انجاز مهامها وفق اختصاصاتهما ، وادرات او حكومات محلية قوية قادرة على القيام بمهامها الدستورية . ومن الضروري أن يهتم هذا الدرس بقضية كركوك بوصفها صورة مصغرة لحقيقة التنوع الاثني والديني المذهبي في العراق والتعاطي مع ملفاتها يقتضي النظر اليها بوصفها مدينة عراقية ومن حيث المبدأ ينبغي أن يحرص العراقي على اتخاذ مواقف متوازنة من المشكلات والقضايا العراقية ويتعامل معها دون مجابهة او مواجهة . ومن بين أبرز هذه القضايا هي قضية كركوك التي ينبغي التعامل معها على وفق ما يأتي –

1- الالتزام بالاليات التي حددها الدستور العراقي بهذا الشأن أساسا لحل الأزمات الوطنية بما يضمن العدالة والإنصاف لجميع التنوعات القومية والمذهبية ويساهم في تعزيز الهوية الوطنية .

2-رفض اللجوء الى القوة والتهديد بها او اي منطق اخر لا يستقيم مع روح التسامح والعيش المشترك في المدينة

3-اعتماد الحوارات بين الفرقاء العراقيين على المستويين المحلي الكركوكلي والوطني العراقي معا

4-ان رفض التدخلات الخارجية والتدويل السلبي لقضية كركوك لا يمنع من الاسترشاد والاستفادة من الخبرة الأممية التي تقدمها الأمم المتحدة .

5-ان ادارة الشان العام في هذه المدينة لايمكن أن تكون موضعا او مجالا لأستئثار او استحواذ اي طرف من الأطراف المكونة لها وانما هي للجميع .

المصالحة الوطنية غير العابرة للعدالة والمساءلة :-

ان تعليم الثقافة السياسية وتدريسها في العراق بصدد المصالحة الوطنية ينبغي أن يتشكل من الالتزام باحكام الدستور العراقي الذي يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية والارهاب والتكفير والتطهير الطائفي ، او يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له . وبقدر ما يحرص هذا الدرس على تجريم وتحريم الطائفية والتعصب

العنصري والارهاب والتكفير فانه يحرص ايضا على تطهير مؤسسات الدولة من عناصر البعث الصدامي وحلفائه من التكفيرين والارهابيين الذين استباحوا ومازالوا يستبيحون الدم العراقي واحالة المجرمين الى القضاء ومنع عودة حزب البعث الصدامي الى الحياة السياسية وتفعيل دور القضاء والمؤسسات المعنية بذلك وبقدر ما يحرص درس الثقافة الوطنية على التوعية بضرورة تطبيق العدالة الانتقالية فانه يحرص ايضا على الاهتمام بضحايا البعث الصدامي من ذوي الشهداء والسجناء السياسيين ، والمعدومين ، والمعذبين ، والمعوقين ، وتفعيل قانون المفصولين السياسيين في دوائر الدولة ، ومؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين .

مكافحة الفساد :-

الفساد بمختلف ضروبه واشكاله آفة تعبر عن اغفاءات ضمائر الفاسدين والمفسدين الغارقين في مستنقع العدمية الوطنية ، وعن الاستخفاف بحقوق الوطن والمواطن ، وعن استفحال الفوضى والجهل والتخلف ، وعن استباحة المال العام والمرافق العامة ، وعن قضاء المصالح والحوائج بالطرائق الملتوية غير القانونية . وللتخلص من آفة الفساد الاداري والمالي وضروبه واشكاله الأخرى كافة ينبغي أن ينشد درس الثقافة السياسية التوعية بضرورة تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب ، وديوان الرقابة المالية ، وهيئة النزاهة ، وسن القوانين التي تضمن ذلك ، ومحاسبة المسؤول الفاسد والمفسد بغض النظر عن شخصيته او انتمائه وموقعه

الاصلاح البرلماني وتفعيل الاداء الحكومي:-

وصفت المادة الأولى من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ نظام الحكم في العراق بانه نظام حكم {نيابي (برلماني) ديمقراطي} ، والنظام البرلماني يقوم ، في الأصل ، على سيادة البرلمان او على الأقل على التنسيق والتعاون والانسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بيد ان هذا الأصل تراجع لصالح تنامي السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية على مستوى التجارب البرلمانية في بلدان العالم كافة التي اخذت انظمتها السياسية تنزع نحو تركز وتركيز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وكذلك في التجربة البرلمانية العراقية المعاشة والحديثة النشأة نلاحظ ترجيحا لكفة السلطة التنفيذية (الحكومة بشكل خاص) على كفة السلطة التشريعية في (مجلس النواب) وهذا الترجيح يتاتى من اسباب متعددة ، الأمر الذي يدفع الى ضرورة تضمين مقرر الثقافة السياسية الوطنية ، كيما يخدم تعزيز الوحدة الوطنية العراقية ، تضمينه بمادة حول تشخيص واقع اداء المجلس النيابي العراقي بغية تجاوز معوقاته وتحسين أدائه واصلاحه وبالشكل الاتي :-

-السعي الى اعادة التنسيق والانسجام والتعاون بين عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال تجنب تنامي الدور المهيمن والتأثير السلبي للسلطة التنفيذية على عمل مجلس النواب التشريعي والرقابي من قبل أعضاء السلطة التنفيذية وزعماء وامراء الكتل السياسية خارج قبة البرلمان ومن خارج سياقات عمل المجلس النيابي المقررة دستورية وقانونية .

-ضرورة اعتماد مبدا التمثيل بالية الانتخابات في تشكيل المجلس النيابي وفق نظام انتخابى مناسب و مستقر يضمن تمثيل جميع المواطنين العراقيين ويحسن نوعية اختيار المرشحين .

-ضرورة تحديث النظام الداخلي لمجلس النواب وبما يؤدي الى تحسين آليات عمله الاداري والفني ، ويحسن اختيار موظفيه ، ويعمل على اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والاختصاص في اختيار اعضاء رئاسة المجلس ولجانه ،كما يعمل على تحديث اجراءات اعماله ، وترشيق الامتيازات ، وترشيد النفقات ، وعدم التباطؤ في عقد جلساته ، وضبط نظام الحضور والغياب بالنسبة لجميع أعضاء مجلس النواب وضمنهم رؤساء الكتل النيابية دون الترفع عن واجب الحضور .

-ان الوظيفة الرئيسة لمجلس النواب تتوزع دستوريا بين الدور التشريعي والدور الرقابي . وبقدر تعلق الأمر بالوظيفة التشريعية فان واقع عمل المجلس يؤشر ضعفا في منهجية العمل التشريعي بسبب اهمال رئاسة المجلس لبرمجة اولويات سن التشريعات المقررة دستوريا على وفق اولويات احتياجات المواطن والوطن . أما على صعيد الوظيفة الرقابية لمجلس النواب فان هذه الوظيفة تم اللجوء اليها مؤخرا وفي الأوقات الضائعة . ولا غرابة في أن يوظف هذا اللجوء ، إن كان متأخر ، لاغراض ومصالح تدخل في اطار التنافس السياسي المشروع لا في اطار التنابذ السياسي غير المشروع الامر الذي جعل هذه الوظيفة النبيلة في الأصل وظيفة شبه معطلة ان لم نقل معطلة في التجربة البرلمانية العراقية بسبب من أن الوزارة تشكلت على اساس المحاصصة لا على اساس وزارة الاغلبية السياسية المنتخبة .

-ولما كانت هناك ضرورة دستورية لتشكيل الجناح الثاني للسلطة التشريعية في العراق والمتمثل حسب الدستور بمؤسسة (المجلس الاتحادي) فأن الثقافة السياسية الوطنية تحث ، وضمن مبدأ برمجة اولويات سن التشريعات ، الى ضرورة سن قانون المجلس الاتحادي العراقي والتعجيل بتشكيلة الأمر الذي سيشكل خطوة مهمة في تطوير مسار وتحسين أداء العمل البرلماني في العراق لما سيقدمه المجلس الاتحادي العراقي من اسناد وخبرة وعون لمجلس النواب .

-ان اعادة الاعتبار لمبدأ التنسيق والانسجام والتعاون ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يستقيم باصلاح و تفعيل الاداء البرلماني فحسب بل باصلاح وتفعيل الأداء الحكومي ايضا . وعليه والتزاما بالدستور ، ينبغي ان يشدد مقرر تعليم الثقافة السياسية الوطنية في العراق في مضمار تفعيل الأداء الحكومي على ما ياتي :-

1-تشكيل حكومة اغلبية سياسية تقوم على اساس الاستحقاق الانتخابي بعيدا عن تجربة حكومة المحاصصة المريرة .

2-ضرورة أن تتمثل الوظيفة الأساسية للحكومة بوصفها (حكومة خدمة وطنية) باقتراح مشاريع القوانين في سياق برمجة الأولويات حسب احتياجات المواطن والوطن ، واعطاء الاهمية لملفات الامن والاستقرار ،

والخدمات ، و توفير الموازنة اللازمة لتطوير قطاع الكهرباء والماء والصحة والتعليم والطرق وشبكة الصرف الصحي ، مع متابعة التنفيذ وتوفير فرص العمل لمكافحة البطالة ، ومكافحة الفساد والمفسدين بلا هوادة .

-ترشيق عدد اعضاء الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بما يتناسب واحتياجات المواطن والوطن .

-مأسسة عمل الوزارات ودوائر الدولة غير المرتبطة بوزارة من خلال التزام كل وزارة بالقانون الخاص بها وبالتعليمات والأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون من جهة واعتماد سياسة الوزارة لاسياسة الوزير او الجهة الحزبية التي ينتمي اليها مع منع المحسوبية والمنسوبية والتحزب داخل الوزرات ومؤسسات الدولة كافة .

-اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والمهنية والاختصاص في ترشيح الوزراء والوكلاء والمدراء العامين وموظفي المناصب القيادية الأخرى واختيارهم داخل كل وزارة وفي مؤسسات الدولة كافة

-تطبيق قانون مجلس الخدمة المدنية وتفعيل عمله وبرامجه في سياسة التوظيف في مؤسسات الدولة كافة .

السياسة الخارجية والخطاب السياسي الخارجي الموحد:-

ان مقرر الثقافة السياسية لا يكتف ،كيما يكون معززا للهوية الوطنية العراقية يوضع الأسس الوطنية والمنطلقات الأساسية للسياسة الداخلية العراقية ، بل ينبغي أن يحتضن ايضا المبادئ والأسس الوطنية التي ينطلق منها العراق في تعامله مع محيطه الاقليمي والدولي . ومن حيث المبدأ فإن المعادلة التي ينبغي أن تتحكم في التحرك السياسي الخارجي للعراق تقوم على - أطروحة (كسب الأصدقاء وتحييد الأعداء) واطروحة (عافية الداخل العراقي تؤدي الى جلب عافية الخارج على العراق والعكس غير صحيح) . وعليه فان العراق يتطلع إلى بناء علاقات ايجابية متميزة على صعيد شعوب دول الجوار وحكوماتها والمحيطين العربي والاسلامي فضلا عن المجتمع الدولي . كما انه ينبغي أن يتفاعل مع دور المنظمات الاقليمية والدولية القادرة على حماية استقلال البلدان وحماية حقوق الانسان وتنمية الشعوب وحفظ حقوقها وتحقيق السلام والاستقرار.

المصادر

حسين، مريم محمد. (2014). *الأحزاب السياسية والهوية الوطنية في العراق بعد 2003* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النهرين.

فاضل، رائد ربيع. (2015). *التنشئة الاجتماعية السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة النهرين.

الفلوجي، مؤيد جبير. (2005). *واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

الشلاه، أحمد غالب. (2010). *الهوية الوطنية العراقية: دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

ديفرجيه، موريس. (د.ت.). *النظم السياسية* (أحمد حسين عباس، مترجم). سلسلة الألف كتاب.

جبر، لؤي غزعل. (2008). *الهوية الوطنية العراقية: دراسة ميدانية* (ط. 1). المركز العراقي للمعلومات والدراسات.

الجابري، محمد عابد. (1997). *مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب* (ط. 2). مركز دراسات الوحدة العربية.

الحمود، علي طاهر. (2012). *العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات*. مؤسسة مسارات.

الأسود، صادق. (1990). *علم الاجتماع السياسي*. مطابع جامعة الموصل.

إبراهيم، باقر. (2004). *الوطنية العراقية الجديدة* (ط. 1). دار الكنوز الأدبية.

سمث، أنتوني دي. (2005). *الوطنية: النظرية والأيديولوجيا والتاريخ* (منصور أنصاري، مترجم). مؤسسة مطالعات.

الأنصاري، ندى عبد المجيد. (2010). سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق. في *التعليم وتعزيز الهوية الوطنية في العراق*. الندوة العلمية، جامعة بغداد.

البغدادي، عبد السلام إبراهيم. (2010). جامعة المستقبل: المحددات العلمية والآفاق الوطنية. في *التعليم وتعزيز الهوية الوطنية في العراق*. الندوة العلمية، جامعة بغداد.

السامر، عبد السلام أحمد. (2010). الإعلام والهوية الوطنية في العراق. في *التعليم وتعزيز الهوية الوطنية في العراق*. الندوة العلمية، جامعة بغداد.

حسن، حميد فاضل. (2007). الهوية العراقية وبناء الدولة: بناء الدولة العراقية، الممكنات والمحددات. *مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد*، (34).

لوكينز، ليورا. (2004). *العراق والبحث عن الهوية الوطنية* (دلشاد ميران، مترجم).